

قطر تستكمل اندفاعها صوب أنقرة بعد إزاحة الشيخ عبدالله بن ناصر

الدوحة توفد وزير خارجيتها لأنقرة لاحتواء تداعيات إقالة رئيس الوزراء القطري



يبدأ بيد من أجل ماذا

قبل القوات الأمنية التركية، إلا أنها ستتجاوز الموندنال ولا تتوقف عنده، عندما تكون صالحة لمدة خمسة أعوام. ولم يكشف الكثير عن فصول محادثات وزير الخارجية القطري، الثلاثاء، مع أردوغان وأوغلو. واكتفت وكالة الأناضول التركية بالقول إن لقاء أردوغان والشيخ محمد بن عبد الرحمن الذي جرى في المجمع الرئاسي في أنقرة استمر ساعتين ونصف الساعة، بعيداً عن عدسات وسائل الإعلام.

أما عن لقاء وزير الخارجية القطري وتركيا، فقالت وكالة الأنباء القطرية إن "الجانبين استعرضا العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطورها، بالإضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك ولاسيما المستجدات على الساحة الإقليمية". وأفنئ وزير خارجية قطر على علاقات بلاده بتركيا واصفا تلك العلاقات بأنها "شراكة وثيقة وتنسيق مستمر حيال مختلف أوجه التعاون الثنائي والإقليمي والدولي". وأضاف في تغريدة عبر حسابه في تويتر "لقاء بناء جمعي مع فخامة الرئيس التركي، ووزير الخارجية في أنقرة".

الغاز الطبيعي، إلى علاقات أمنية أكثر خطورة، حيث أتاحت الدوحة لأنقرة موطئ قدم لقواتها لم تكن تحلم به في منطقة الخليج العربي.

ويبدو أن التوسع في فتح الباب للتدخل التركي الأمني والعسكري، هو ما أثار الخلاف بين الشيخ ناصر والدائرة المحيطة بالشيخ تميم وأدى إلى الإطاحة برئيس الوزير وتسليم منصبه إلى الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني الذي يصفه العارفون بالشان القطري بأنه مجرد موظف في مكتب الأمير يفتقر إلى الرؤية أو الموقف السياسي. وعزت مصادر دبلوماسية غربية أحد أهم أسباب استقالة رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، إلى توقيع اتفاقية أمنية شاملة مع تركيا فرض عليه. وذكرت المصادر أن رئيس الوزراء القطري السابق الذي كان يشغل أيضا منصب وزير الداخلية اعتبر أن الاتفاقية الأمنية الشاملة التي وقعتها قطر مع تركيا تهدف في شكلها العام إلى حماية تنظيم موندنال الدوحة عام 2022 من

التواصل المستمر والمشاورات الكثيفة بين تركيا وقطر ليس بالضرورة عنوان شراكة متكافئة بقدر ما هما انعكاس لأزمة قطر المستقلة والناجمة عن عزلتها عن محيطها المباشر ما يجعلها تندفع بشكل غير محسوب صوب أنقرة، مُعزِّمة نفسها للاستغلال والابتزاز، الأمر الذي يثير حفيظة شخصيات قطرية وأزنة ويسبب تمللا داخل الأسرة الحاكمة نفسها.

أنقرة - قام وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الثلاثاء، بزيارة إلى تركيا هي الأولى من نوعها بعد إقالة الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني من رئاسة الوزراء، وذلك لسبب يتصل مباشرة بالعلاقة المتوترة التي باتت تربط الدوحة بالأنقرة وأصبحت مثار قلق العديد من الشخصيات الوازنة داخل الأسرة الحاكمة في قطر.

واستقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الشيخ محمد بن عبد الرحمن الذي كانت له أيضا محادثات مع نظيره التركي تشاوش أوغلو.

وتعكس الوتيرة العالية للاتصالات والمشاورات التركية مدى توسع العلاقات بين الطرفين اللذين تجمع بينهما العديد من القواسم المشتركة أبرزها

انتفاضة العراق تنهي الهالة الأسطورية لمقتدى الصدر

وبعد - يسير الشارع العراقي المنتفض منذ أربعة أشهر ضد نظام المحاصصة بقيادة الأحزاب الطائفية، نحو إنهاء الهالة "الأسطورية" التي نسجها لنفسه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر بتسويق نفسه ثوريا ومصلا ومنتحازا لقضايا الطبقة الفقيرة.

ويكاد الصدر، بانخراطه بفعالية في جهود إخماد الانتفاضة، يستهلك كل رصيده من الشعبية الذي استمدّه أصلا من مكانة أسرته في مجال التدبير الشيعي، وأثاره طيلة السنوات السبع عشرة الماضية بعدم تورّطه بشكل مباشر في تجربة الحكم الفاشلة وذات النتائج الكارثية على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبادائه دور المعارض لشخصيات نافذة ذات سمعة سيئة لدى الشارع، وفي مقدمتها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي كان قد استخدم سنة 2008 القوة العسكرية ضد ميليشيا جيش المهدي التابعة لزعيم التيار الصدري في العملية المعروفة بـ"صولة الفرسان".

وبلغ الصدر مرحلة الطلاق النهائي مع الشارع عندما تحوّل من أسلوب المناورة السياسية لإخماد الانتفاضة، إلى الإخراط بشكل مباشر في قمعها جنبا إلى جنب القوات الأمنية وباقي الميليشيات الشيعية التي كثيرا ما كان يهاجمها في أوقات سابقة واصفا إياها بـ"الميليشيات الوقحة".

ووجّه زعيم التيار الصدري أمرا مفاجئا لأنصاره بالانسحاب من ساحات التظاهر والاعتصام مفسحا المجال أمام القوات الأمنية لقمع باقي المحتجين، ثم أنشأ من ميليشيا سرايا السلام التي يقودها "جسما" أمنيا جديدا مخصصا لقمع المحتجين وإنهاء اعتصاماتهم تحت مسمى "القبعات الزرق"، نسبة للون القبعات التي يضعها رجال هذا الجسم الأمني على رؤوسهم لتمييزهم عن باقي الفصائل المشاركة في قمع الانتفاضة.

وتظهرت نقمة الشارع على مقتدى الصدر من خلال رفع شعارات مضادة له تنعته بالخيانة والتبعية لإيران التي كثيرا ما رفع شعار إنهاء تدخلها في شؤون العراق وضمان استقلال قراره عن دائرة نفوذها.

وفي ظل حالة العناد والإصرار التي يبديها الشارع العراقي على مواصلة انتفاضه بدأ زعيم التيار الصدري يعاين الأضرار الجسيمة التي لحقت بشعبه ونسفت مصداقيته لدى الأوساط الشيعية الأكثر فقرا والتي لطالما مثلت خزانه الجماهيري الأهم.

وحاول تدارك الأمر بمغازلة الشارع من جديد طالبا في تغريدة على تويتر من "قبعاته الزرق" عدم الدفاع عنه وقمع المحتجين الذين يهتفون ضده، لكن العارفين بمزاج الشارع العراقي يؤكدون أن هيبة الصدر انكسرت ولم يعد بالإمكان إرضاء إصلاحها وأنه بدد مشروعيتها الشعبية في مغامرة التمرس إلى جانب إيران ونظام المحاصصة.

ومع استعصاء الاحتجاجات غير المسبوقة عن الإخماد بمختلف الطرق، من الإغراء بعود الإصلاح والتغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية وتوفير مناصب الشغل للشبان، إلى قمع المظاهرات بقتل بعضهم في ساحات الاحتجاج والتظاهر واعتقال البعض الآخر في مواطن الإقامة والعمل واختطاف آخرين وإخفاتهم قسريا، حتمت الحاجة إلى إنقاذ النظام الذي أصبح إسقاطه هدفا معلنًا للمحتجين، أن يتم اللجوء إلى مقتدى الصدر، ليس فقط من قبل أركان النظام لكن أيضا من قبل إيران المهمة بالحفاظ على النظام العراقي الموالي لها، رغم أنها لم تكن في السابق تتق في كفاءة الصدر وتفصل عليه قادة أحزاب وميليشيات آخرين، الأمر الذي منع من النفاذ بشكل مباشر إلى مناصب قيادية في الدولة العراقية.

وحوال الصدر أن يستخدم ككتيكة المعهود وتجربته السابقة في إخماد احتجاجات سنة 2016 عندما انضم بصحبة أنصاره إلى صفوف المحتجين واخترق حراكهم وحول وجهته تدريجيا إلى قضايا مطلوبة بعيدا عن شعارات التغيير الشامل التي رفعها المتظاهرون بادئ الأمر والتي تعني تغيير النظام القائم بكل أسسه وشخصه.

بلغ الصدر مرحلة الطلاق النهائي مع الشارع عندما تحوّل من اعتماد المناورة السياسية لإخماد الانتفاضة إلى المشاركة في قمعها

جهود لتقويم أداء الشرعية اليمنية استعدادا لمرحلة الخروج من الحرب

والجوانب المتعلقة بالوضع الإنساني وملف المعتقلين والأسرى، وهي القضايا التي يطرحها الحوثيون عادة على المجتمع الدولي.



عزت مصطفى
اتفاق السلام المطلوب
دوليا نسخة أشمل من
اتفاق السويد

ولاحث مطلع الأسبوع الجاري بوادر حسن نية من التحالف الداعم للشرعية وذلك مع الشروع في تنفيذ مبادرة فتح المجال الجوي اليمني أمام الرحلات التي تقل مرضى من صنعاء إلى الخارج للعلاج.

وقل القيادي في الجماعة الحوثية محمد علي الحوثي من أهمية المبادرة، واعتبر في تغريدات على تويتر أن هذه الرحلات غير كافية، في إشارة إلى ضغوط حوثية تستهدف رفع الحظر الجوي بشكل كلي عن مطار صنعاء، حيث قال إن "عدد المسجلين بقوائم الجسر الجوي الطبي حوالي 32 ألف مريض مصابون بأمراض خطيرة، وإذا كانت الأمم المتحدة لا تستطيع غير تسيير 24 رحلة في السنة تحمل كل منها خمسين مريضا مع خمسين مرافقا، فكم نحتاج من سنوات حتى نستكمل نقل جميع المرضى".

سلام شاملة، وهو ما بدأ وكأنه غطاء دولي لممارسات الحوثيين المنافية للسلام. ويضيف مصطفى "من الواضح أن الرسالة التي قرأتها ميليشيا الحوثي تمثلت في أن أي اتفاق سلام قد ينتج عن المشاورات التي يبرأ لها أن تتعدّد سيكون نسخة أشمل من اتفاق السويد، بحيث يمنع تحرير أي مناطق تحت سيطرة الحوثي ولا يرتبط عليه سلام فعلي وسيظل كل طرف في المشاورات مستيطرا على المناطق تحت نفوذه قبل الاتفاق دون وجود ضمانات حقيقية لنزع السلاح أو الإزام بالانسحاب كما حدث في الحديدة، وهو ما دفع ميليشيا الحوثي إلى توسيع مناطق نفوذها، وهذا يعطينا نتيجة أن الضغوط الدولية تحت دعوى تحقيق السلام تشعل نيران الحرب أكثر من غير أن تضع ضمانات حقيقية لتنفيذ الاتفاقات التي تسعى للتوصل إليها".

وفيما يبدو أنه استمرار لسياسة نقل الرسائل للحوثيين من قبل المجتمع الدولي بهدف بلورة رؤية دولية جديدة حول الملف اليمني، جدد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث زيارته لصنعاء، الأحد الماضي، حيث التقى زعيم الميليشيات الحوثية وفقا للناطق الرسمي باسم الحوثيين محمد عبدالسلام الذي قال في بيان صحافي إن اللقاء تضمن تجديد عبد الملك الحوثي لاتهاماته للتحالف العربي بعرقلة مساعي السلام،

ويشير مصطفى إلى أن قصف الميليشيات الحوثية بالصواريخ معسكرات تابعة للحكومة وقيامها بالتصعيد المفاجئ باتجاه مارب والجوف، جاء بعد وقت قصير من زيارة قام بها سفراء فرنسا وهولندا لصنعاء وكذا تصريحات السفير البريطاني لدى اليمن الذي قال إن اتفاق ستوكهولم أدى الغرض منه رغم أن الاتفاق لم ينفذ، داعيا في تصريحه إلى الذهاب إلى مشاورات

ويؤكد الباحث السياسي اليمني عزت مصطفى أن الضغوط الدولية تهدف إلى دفع الفرقاء اليمنيين نحو مشاورات سلام شامل دون وجود رصيد إيجابي في هذا الإطار كما هو الحال مع اتفاق ستوكهولم الذي لم يفلح في كبح جماح التصعيد العسكري من قبل ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران التي تسعى لتوسيع جغرافية سيطرتها خاصة وأنها محصورة في مناطق جبلية مغلقة.



هل اقترب أوان نزع البنادق

الاسترخاء العسكري في معسكر الشرعية والصراعات السياسية بين المكونات المناهضة للثقل.

ويؤكد خبراء سياسيون أن اشتغال الحكومة الشرعية بالصراع مع المجلس الانتقالي وحشد قوات الجيش الوطني باتجاه المحافظات الجنوبية وغياب الرؤية السياسية لإدارة الصراع مع الحوثيين والارتباك في ترتيب سلم الأولويات، عوامل منحت الفرصة للميليشيات الحوثية لإحداث اختراق عسكري في الجبهات، وآخر سياسي في العلاقة مع المجتمع الدولي.

وأشار مراقبون سياسيون إلى تحركات حثيئة يبذلها التحالف العربي لمعالجة الإخفاقات في أداء مؤسسات الشرعية وخصوصا المؤسسة العسكرية التي تشير العديد من التقارير الإعلامية إلى استشراف الفساد في مفاصلها، إضافة إلى بروز الأجدات السياسية المرتبطة بقطر وتركيا التي تعمل على عقد صفقات مشبوهة بين الحوثيين وتيارات من الإخوان على قاعدة معاداة التحالف العربي بقيادة السعودية.

ويصف مراقبون الحراك الدولي بخصوص اليمن بأنه يفتقد للواقعية السياسية، ويتسم في الجانب الأكبر منه بخدمة توجهات وأجندات الدول الفاعلة في هذا الملف والتي تسعى لإحياء حضورها القديم في المنطقة.

عبدن - تحاول القوات الحكومية اليمنية إعادة ترتيب صفوفها لمواجهة التصعيد الحوثي المفاجئ في عدد من الجبهات العسكرية، في ظل حالة ارتباك سياسي نتيجة التحولات المتسارعة في المواقف الدولية من الملف اليمني.

وقالت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" إن اختيار الحوثيين لتوقيت التصعيد في جبهتي مارب والجوف جاء متزامنا مع حراك دولي تجري فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مشاورات بلورة رؤية جديدة للحل في اليمن سيتم تبنيها بقرار ملزم في مجلس الأمن الدولي عند اكتمال التوافق حول ملامحها الرئيسية.

ويسعى الحوثيون للظهور كقوة رئيسية في المشهد اليمني من خلال التصعيد العسكري في جبهات نهم وصرواح والجوف والبيضاء ومحاوله إرسال رسالة إلى المجتمع الدولي بأن ميليشياتهم على الأرض ما زالت قادرة على عكس نتائج خمس سنوات من الحرب في شمال اليمن.

وتكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب" عن حشد الحوثيين للمزيد من مقاتليهم في جبهات أخرى في تعز وحجة والساحل الغربي بهدف تكرار سيناريو جبهة نهم التي سيطروا على مساحات واسعة منها، مستفيدين من حالة